مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (09) /العدد (2)، ديسمبر 2022، ص.ص:210-230

حوكمة الجماعات الإقليمية كمدخل لتحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل في الجزائر

(دراسة حالة بلديات رأس الوادي– عين تسرة– أولاد ابراهم)

Governance of regional groups as an entry point for rural development in the shadow areas in Algeria (A case study of the municipalities of Ras El oued - Ain Tassera - ouled brahem)

د. بن معتوق صابر*[1]

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج، الجزائر، sabir.benmatoug@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام:2022/06/22 تاريخ القبول:2022/12/30 تاريخ النشر:2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل في الجزائر، آخذين بذلك تجربة ثلاث بلديات بولاية برج بوعريريج، وهي بلدية رأس الوادي، بلدية عين تسرة وبلدية أولاد براهم، كعينة لإجراء هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن بلديات عينة الدراسة سعت جاهدة إلى تنمية مناطق الظل الريفية، إلا أن ذلك يبقى محدودا وغير كاف لتلبية تطلعات وحاجيات السكان في هذه المناطق، نظرا للتحديات والمشاكل التي تعيشها هذه البلديات، التي حالت دون تبني هذه البلديات للحوكمة، وبالتالي العجز عن تنمية مناطق الظل المتواجدة بها، ومن بين هذه التحديات نذكر: غياب اللامركزية والمشاركة المجتمعية والديمقراطية التشاركية، إلى جانب غياب الشفافية والمساءلة، إضافة إلى تجاهل دور المجالس الشعبية المحلية في حل قضايا أساسية تهم المواطن الريفي، كفك العزلة، توفير المرافق الصحية، محو الأمية وتحسين التعليم، توفير أماكن التسلية واللعب.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المحلية، الجماعات الإقليمية، حوكمة الجماعات الإقليمية، التنمية الريفية، مناطق الظل.

ترميزJEL : O18، O21، R11، R58.

Abstract:

This study aims to know the role of the governance of regional groups in achieving rural development in the shadow areas in Algeria, taking the experience of three municipalities in the state of Bordj Bou Arreridj, which are the municipality of Ras El oued, the municipality of Ain Tassera and the municipality of Ouled brahem, as a sample to conduct this study.

The study concluded that the municipalities of the study sample strived to develop rural shadow areas, but this remains limited and insufficient to meet the aspirations and needs of the population in these areas, given the challenges and problems experienced by these municipalities, which prevented these municipalities from adopting governance, and thus the inability to develop These challenges include: the absence of decentralization, community participation and participatory democracy, as well as the absence of transparency and accountability, in addition to ignoring the role of local people's councils in solving basic issues of concern to the rural citizen, ending isolation, providing health facilities, eradicating illiteracy and improving education Provide places for amusement and play.

Keywords : local governance, community groups, local community governance, rural development, shadow areas.

JEL Classification Codes: O18, O21, R11, R58.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

مع ظهور مصطلح مناطق الظل في الجزائر في فيفري 2020، الذي يعني المناطق المحرومة، المهمشة والمعزولة البعيدة عن التنمية، أصبح التطلع لدور الجماعات الإقليمية اليوم أكثر من أي وقت مضى، في خلق وتحقيق التنمية المحلية بهذه المناطق، خاصة التنمية الريفية منها، باعتبارها الحلقة الأقرب للمواطن المحلي الريفي والأدرى بمشاكله التنموية المختلفة.

إن قيام الجماعات الإقليمية في الجزائر بتحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل لا يتأتى إلا من خلال تبني الحوكمة كأسلوب إداري حديث ورشيد قادر على إخراج المناطق الريفية من دائرة التخلف التنموي والحرمان وإعادة دمجها وبعثها ضمن مسار التنمية في إطار مبادئ الديمقراطية، المشاركة المجتمعية، اللامركزية واحترام سيادة القانون.

1.1. إشكالية الدراسة: إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة حوكمة الجماعات الإقليمية في خلق وتحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل في الجزائر؟ وما هو واقع ذلك في بلديات (رأس الوادي– عين تسرة– أولاد ابراهم) بولاية برج بوعريريج؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

– ما لمقصود بحوكمة الجماعات الإقليمية؟

– فيما يتمثل دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل؟

– ما مدى إرساء الحوكمة في عمل الجماعات الإقليمية لبلديات (رأس الوادي– عين تسرة– أولاد ابراهم) بولاية برج بوعريريج من أجل تنمية مناطق الظل الريفية؟

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة المتفرعة عنها ننطلق من الفرضيات التالية:

– تتمثل حوكمة الجماعات الإقليمية في الممارسات والسياسات التي تقوم بها هذه الأخيرة داخل المجتمعات المحلية بالتعاون مع كل الإطراف الفاعلة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

– تساهم الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل من خلال إرساء مؤشرات ودلالات الحوكمة المحلية في عملها داخل المجتمعات الريفية.

– لا تعتمد الجماعات الإقليمية لبلديات (رأس الوادي– عين تسرة– أولاد ابراهم) بولاية برج بوعريريج على مبادئ الحوكمة في إطار تنمية مناطق الظل الريفية المتواجدة على مستواها.

3.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر أهمها في ما يلي:

– التأصيل النظري لكل من الحوكمة المحلية، الجماعات الإقليمية، مناطق الظل والتنمية الريفية؛

– معرفة دور حوكمة الجماعات الإقليمية في خلق وتحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل في الجزائر في ظل التحديات التي تعيشها الجماعات الإقليمية في الوقت الراهن؛

– إبراز مدى اعتماد بلديات (رأس الوادي– عين تسرة– أولاد ابراهم) بولاية برج بوعريريج على الحوكمة في تنمية مناطق الظل الريفية المتواجدة بها.

4.1. منهج الدراسة: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، لكونه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

5.1. محاور الدراسة: لقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

– حوكمة الجماعات الإقليمية؛

– دور حوكمة الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل؛

– دور الجماعات الإقليمية لبلديات رأس الوادي– عين تسرة– أولاد براهم في تحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل في ظل تكريس الحوكمة.

2. حوكمة الجماعات الإقليمية:

1.2. الحوكمة المحلية:

تعتبر الحوكمة المحلية مفتاح نجاح أي مشروع وطني لتفعيل الديمقراطية التشاركية والشفافية، كما أن تطبيق الحوكمة على المستوى المحلي لها دور كبير في مكافحة الفساد وإرساء المواطنة؛ بحيث تساعد أعضاء المجلس الولائي والبلدي والمديرين التنفيذيين والمواطنين في تحقيق الأهداف واتخاذ كل القرارات وبأفضل الطرق (عثمان، 2018/2017، صفحة 45).

قدمت للحوكمة المحلية عدة تعاريف نذكر منها:

– الحوكمة المحلية هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي (بودي و بودي، 2012، صفحة 234).

– الحوكمة المحلية هي مجموعة من العمليات والممارسات المتعلقة بتدبير الشؤون المحلية والتي تندرج ضمن احترام القانون وتعزيز المسائلة والشفافية لمصلحة عموم الناس في المجتمع المحلي، وهي بذلك تقتضي إقرار آليات تسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم، كما تأخذ بعين الاعتبار الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص (حرشاو، 2021، صفحة 187).

– الحوكمة المحلية هي العملية التي يتم من خلالها حل المشاكل بشكل جماعي قصد الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي، وتكون الحوكمة في مجتمع محلي تتكامل فيه تصرفات الحكومة مع تصرفات السلطات المحلية والمواطن المحلي، مما يحقق الدعم لهم، وتتم هذه العملية في ظل الديمقراطية التشاركية (عثمان، 2018/2017، صفحة 45).

2.2. الجماعات الإقليمية في الجزائر:

تعرف الجماعات الإقليمية على أنها وحدات جغرافية، مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما تعرف على أنها نظام من نظم الإدارة العامة، فهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها، بصورة أكثر فعالية وكفاءة، وهي بذلك تحث على نقل بعض

الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات، لمواجهة مسؤولياتها، في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين المركزي والمحلي (بشكيط، 2020/ 2021، صفحة 04).

تأخذ الجزائر بنظام الجماعات الإقليمية منذ الاستقلال وتمثل تطبيقه في نظامي البلدية والولاية، بمعني أن الجماعات الإقليمية في الجزائر هي البلدية والولاية.

1.2.2. البلدية

عرف القانون البلدي رقم 67- 24، البلدية على أنها الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحدث بموجب قانون، وللبلدية اسم ومركز ويديرها مجلس منتخب، هو المجلس الشعبي البلدي المكون من نواب بلديين (الأمر رقم 67- 24، 1967).

كما عرف قانون البلدية رقم 90- 08، البلدية على أنها الجماعة الإقليمية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب القانون، ويديرها مجلس منتخب، هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية (القانون رقم 90- 08، 1990).

وعرف قانون البلدية رقم 11- 10، البلدية على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتُحدث بموجب القانون، كما هي قاعدة إقليمية لامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتُشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وتُمارس صلاحياتها المخولة لها بموجب القانون (القانون رقم 11-10، 2011).

2.2.2. الولاية

عرف قانون الولاية رقم 69- 38، الولاية على أنها جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، كما تعتبر جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرعة للدولة تقوم بدورها على أكمل وجه، وتعبر على مطامح سكانها وتقوم بتحقيقها، لها هيئات خاصة بها، أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة (الأمر رقم 69- 38، 1969).

كما عرف القانون رقم 90 – 09، الولاية بأنها جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتنشأ بقانون (القانون رقم 90- 09، 1990).

وعرف قانون الولاية رقم 10-07، الولاية على أنها الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضاً الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتُشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة (القانون رقم 10-07، 2012).

3.2. العلاقة الإرتباطية التفاعلية بين الحوكمة المحلية والجماعات الإقليمية:

أصبح تبني الحوكمة على مستوى الجماعات الإقليمية حتمية اقتصادية، اجتماعية وسياسية لا مفر منها، وهذا لما لها من دور في إعادة بعث عملية التنمية المحلية وتشجيع مبادرة كل الأطراف الفاعلين في المشاركة وهذا في إطار كل من الشفافية والوضوح، خاصة وأن دور الجماعات الإقليمية دور جد حساس وفعال محليا ووطنيا، لهذا لابد من اتخاذ كل التدابير الإدارية والسياسية التي من شأنها التعامل بصرامة في عملية

تطبيق الحوكمة وليس هذا وفقط بل متابعتها ومراقبتها ميدانيا، مما يسمح بتصحيح الانحرافات ومتابعتها (حرزلاوي، 2021/2020، صفحة 82).

ويمكن توضيح العلاقة الإرتباطية التفاعلية بين الحوكمة المحلية والجماعات الإقليمية من خلال تأثير وانعكاس مؤشرات وآليات الحوكمة المحلية على قدرات الجماعات الإقليمية، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): العلاقة الإرتباطية التفاعلية بين الحوكمة المحلية والجماعات الإقليمية

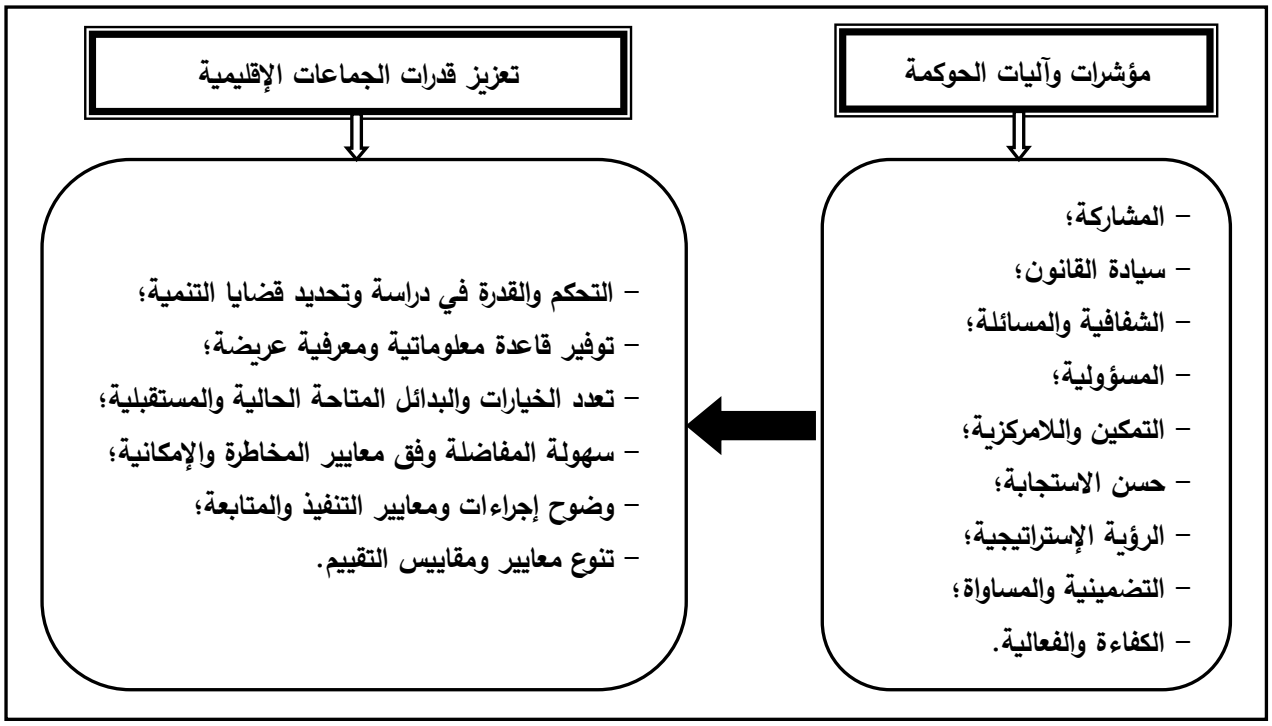

المصدر: (حرزلاوي، 2021/2020، صفحة 82)

من خلال الشكل السابق والذي يبين أثر انعكاس آليات الحوكمة في تعزيز دور ومكانة الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية، من خلال تبني وتفعيل آليات الحوكمة، نلاحظ أن مبدأ **المشاركة** يعزز ويدعم خاصية تعدد الخيارات ويمنح بدائل مختلفة ويضمن مشاركة مختلف فئات المجتمع والأطراف الفاعلة فيه على المستوى المحلي، بينما بالنسبة لمبدأ **سيادة القانون** وهو من بين المبادئ الأساسية الدالة على وجود الحوكمة، فإنه يضفي الشرعية والمشروعية على القرارات المتخذة ويدعم ثقة الفاعلين فيها، أما مبدأ **الشفافية والمساءلة** فهو يدعم حرية تداول المعلومات وصدقها وكذا التقييم والتصحيح والرقابة على كل ما يتعلق بتنفيذ أو تطبيق السياسات العامة على المستوى المحلي ويقلص من نسب الفساد، وهناك مبادئ أخرى منها **الرؤية الإستراتجية وحسن الاستجابة** التي تعد من بين أهم متطلبات المجتمع، لأنها ببساطة تعني الاستجابة لتطلعات المجتمع وتلبية حاجياته وخدمتها بأعلى مستوى من الجودة، وهذا يتطلب وجود مبادئ أخرى، مثل **الكفاءة والفعالية والمساواة**، فجودة الخدمات تتعلق بمدى كفاءة وفعالية مقدمها وحسن تصرفه أمام مستقبل الخدمة، وهذا ما يتطلب التطوير المستمر للأداء داخل مؤسسات الجماعات الإقليمية، وكذا المساواة بين كل طبقات

المجتمع في الحصول عليها، فتبني مبادئ الحوكمة يساهم في تعظيم العائد وتقليل نسب المخاطرة، وكذا تشجيع المبادرة والمشاركة المحلية من طرف كل الأطراف الفاعلة (حرزلاوي، 2021/2020، صفحة 83).

4.2. فواعل حوكمة الجماعات الإقليمية وأبعادها:

تقتضي حوكمة الجماعات الإقليمية وجود فواعل رسمية وأخرى غير رسمية، تتمثل فيما يلي (صاري و سعيداني، 2018):

– **دولة فاعلة القدرة:** فلكي تتمكن الحكومة المركزية من نقل بعض اختصاصاتها للسلطات اللامركزية بما يحقق الفعالية عليها أن توفر الآليات التالية:

- ضرورة التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة لتوفير القدر الكافي من الشفافية والمساءلة والتمثيل؛
- وضع نظام رقابي فعال يسمح بمراقبة السلطات المحلية وتنظيمها؛
- تغطية الحاجات المادية بما يكفل تلبية الاحتياجات الشعبية.

– **سلطات محلية مؤهلة** :إذ لا بد أن تكون الجماعات الإقليمية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين، ويكون ذلك عن طريق التزامها بمستوى الممارسة الديمقراطية وطبيعة الثقافة السائدة، التي تسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة والوعي في الانتخابات؛

– **مجتمع مدني مشارك:** فلكي تستجيب السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين المحليين ينبغي أن تبقى المجموعتان على اتصال دائم، ما يعني بالضرورة وجود مجتمع مدني منظم البنية واسع الاتصال قادر على جمع الآراء والتعبير عنها؛

– **قطاع خاص تنافسي:** يجب أن يكون القطاع الخاص مؤهلا لمساعدة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات المحلية للمواطنين، وذلك بالهيكلة والتنظيم الجيد والكفاءة في تقديم الخدمات النوعية.

– **جمعيات محلية راشدة:** تلعب الجمعيات المحلية دور الوكيل في تحقيق إدارة أكثر رشادة، من خلال الوساطة بين الفرد والدولة وعبر قدرتها كأبنية مجتمعية على تعبئة أفضل لجهود الأفراد، وذلك عبر الأساليب التالية:

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من السكان وحثها على المشاركة في الشأن العام؛
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع؛ وكذا مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر والتمويل والخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضى المواطن؛
- النضال من أجل تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة وهو الدور الذي تقوم به المنظمات الدفاعية؛
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات ترشيحا وانتخابا والتعبير الحر عن القناعات.

3. دور حوكمة الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل

في هذا المحور سنتطرق إلى العناصر التالية:

1.3. الإطار النظري لمناطق الظل:

1.1.3. مفهوم مناطق الظل

تعرف مناطق الظل على أنها تجمعات سكانية لا تتوفر على المرافق الضرورية وبعيدة عن متطلبات الحياة اليومية، مما يصنفها في خانة الشدة، وبالتالي ترتب مباشرة في إطار النقاط التي تحتاج فعلا أن تكون محل تكفل حقيقي لاستدراك مسار التأخر الذي لحق بها على أكثر من صعيد (أوكيلي، 2020).

كما يمكن تعريف مناطق الظل على أنها البلديات والقرى والأرياف الموجودة خارج التصنيف من الأساس، تتقاطع فيها مشاكل غياب الأساسيات والنقص الواضح في التغطية الكهربائية والغاز وغياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، وانعدام الرعاية الصحية، إضافة إلى بُعد مراكز التعليم وغياب شبه تام لوسائل الترفيه (قدادرة، 2020).

بناء على ما سبق يمكن تعريف مناطق الظل بأنها عبارة عن الفضاءات والأماكن والتجمعات السكانية التي لم تصل إليها التنمية، خاصة البلديات النائية، القرى والأرياف، التي تعيش العزلة والتهميش، وتفتقر لأدنى شروط العيش الكريم، مثل الكهرباء والغاز، المياه الصالحة للشرب والتطهير، الإنارة العمومية، الطرقات والمدارس، المرافق الصحية...الخ.

2.1.3. خصائص مناطق الظل الريفية

تتميز مناطق الظل الريفية بمجموعة من الخصائص، نذكر أهمها فيما يلي (مزاري، 2017، الصفحات 463- 465):

- تدني المستوى المعيشي للسكان الريفيين، وغياب مظاهر الحياة العصرية، كالطرقات والمدارس والصحة والكهرباء وغيرها؛
- سيادة مظاهر الأمية والتخلف التقني في النشاط الزراعي الريفي؛
- سيادة ظاهرة الاستغلال الطبقي بين ملاك الأراضي والمزارعين في المناطق الريفية؛
- سيادة ظاهرة النزوح الريفي من هذه المناطق إلى نحو المدن، وما يخلفه هذا من بيوت الصفيح ومظاهر البؤس والفقر والغبن الاجتماعي والآفات الاجتماعية في ضواحي المدن؛
- سيادة مظاهر الفقر الريفي والتفاوت في الدخل فيما بين القطاعات.

2.3. مفاهيم أساسية حول التنمية الريفية:

1.2.3. مفهوم التنمية الريفية

قدمت للتنمية الريفية عدة تعاريف، نذكر أهمها فيما يلي:

- التنمية الريفية هي توفير ظروف المعيشة في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والزراعية في المناطق الريفية، من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر، الحرمان والتهميش، وزيادة طرق وسبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة، خاصة الأرض وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة (حاروش، 2017، صفحة 197).

– التنمية الريفية هي سلسلة شمولية، مركبة ومستمرة تستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، وتترجم هذه السلسلة من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الفلاحي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية لسكان الأرياف وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني أو الدولي (كافي، 2017، صفحة 50).

– التنمية الريفية عملية متكاملة وإستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالية والإسكان (عبد الوهاب، 2008، الصفحات 19– 20).

– التنمية الريفية عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، يقوم بها اساسا أبناء المجتمع الريفي، بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية، بما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير (طايع، 2008، صفحة 50).

2.2.3. خصائص التنمية الريفية:

تتميز التنمية الريفية بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي (كافي، 2017، الصفحات 51– 52):

– تستهدف برامج التنمية الريفية بصفة أساسية سكان القرى والأرياف؛

– تعاظم دور المبادرات المحلية والاستغلال الأمثل للموارد الريفية المتاحة؛

– تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الريفي، اعتمادا على مبدأ التوجيه والإرشاد للجميع؛

– مشاركة السكان القرويين ونشر العدل الاجتماعي مع مساعدة الفئات الاثقل قدرة في المجتمع الريفي؛

– التنمية الريفية قضية جميع المعنيين بها، أي الفلاحين والمزارعين والسكان المحليين ومتخذي القرار.

3.2.3. مرتكزات وعناصر التنمية الريفية:

تستند التنمية الريفية على جملة من العناصر والمرتكزات لتحقيقها نورد بعضها في النقاط التالية (بيصار، 2019/2018، الصفحات 73– 74):

– التنمية الريفية ضرورة حتمية أملتها الجذور والأبعاد التاريخية التي عاشتها المجتمعات الريفية المحلية والمشكلات التي تعيش فيها؛

– التنمية الريفية عمليات تهدف إلى تحقيق تغييرات فكرية وسلوكية وتحقيق تغيرات مادية في المجتمع الريفي؛

– التنمية الريفية المتكاملة تشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والإدارية في صورة شاملة ومتوازنة؛

– يتطلب الاتجاه التكاملي في التخطيط للتنمية الريفية مراعاة الاعتبارات التالية:

- أن تكون برامج التنمية متعددة الأغراض، أي تعمل على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع بطريقة متوازنة، وكذلك النهوض بالجوانب الحضارية المادية وغير المادية بالمجتمع بدرجة واحدة؛

- أن تكون برامج التنمية متعددة الأساليب، أي عند رسم برامج التنمية يجب أن ترسم هذه البرامج على أساس الاستفادة بكافة الإمكانيات المحلية والإمكانيات التي يمكن الاستعانة بها من الخارج؛
- أن تعمل برامج التنمية على إفادة جميع فئات السكان القائمة في المجتمع المحلي؛
- يجب أن تمثل جميع الهيئات والفئات التي لها أهمية في حياة المجتمع في اللجان الخاصة بالتنمية على نطاق المشروع؛
- يجب العمل على استكمال برامج المؤسسات الأهلية وتقويتها عند تنفيذ برامج التنمية؛
- ترتيب الأولوية في تخطيط برامج التنمية وفقا لما يلي:
  - الاحتياجات التي يشعر أفراد المجتمع بأنها احتياجات أساسية ويجب البدء في مواجهتها؛
  - البدء بالمشاريع التي لا تتعارض بأي شكل مع التقاليد والعادات الموجودة في المجتمع المحلي؛
  - أن يبدأ ببرامج التنمية المرتبطة بخطط التنمية الذاتية في الدولة حتى تعتبر هذه البرامج مكملة ومساندة للسياسة الإصلاحية العامة للحكومة.

– التنمية الريفية تغيير جذري تتضمن تغيير الهياكل الأساسية في بناء المهام القائمة والمواجهة الهيكلية العميقة للمشكلات السائدة؛

– التنمية الريفية ارتقائية تعني تحول المجتمع النامي إلى حال أفضل مما سبق وكل ما سيتبع ذلك من اكتساب غايات عليا في الحياة؛

– التنمية الريفية استخدام أمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية بالمجتمع، مثل استخدام الأرض بشكل عقلاني وكذا الطاقات الشبانية الريفية؛

– التنمية الريفية عدالة توزيعية لمردوديتها، ويعبر عنها بالرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضا النفسي، عن طريق توزيع المردود كل حسب مساهمته وجهده.

4.2.3. متطلبات تجسيد التنمية الريفية:

حاولت الدول التركيز على تنمية القطاعات الريفية مع التفاوت فيما بينها، لكن التنمية التي يتوقع لها أن تترك آثارا ايجابية، لها متطلبات لا بد من توفرها قبل الشروع فيها، ويمكن تلخيصها فيما يلي (بيصار، 2019/2018):

- وضع سياسة وطنية للتنمية الريفية؛
- وجود جهاز وطني متخصص للمساعدة في تخطيط مشروعات التنمية الريفية وتنفيذها؛
- وجود تخطيط مناسب ودقيق لمشروعات التنمية الريفية على مختلف مستويات التخطيط الوطني والمحلي؛
- إنشاء مراكز متعددة لأغراض التنمية الريفية تكون موجودة في الأرياف لتسهيل التنفيذ الفاعل لخطط تنمية الريف؛
- إعطاء مجال أكبر للمساهمة والمشاركة المحلية في مشروعات التنمية الريفية؛
- استخدام وسائل الاتصال المختلفة لدعم نشاطات ومشاريع التنمية الريفية المختلفة؛

- توفير الأطر (الكوادر) المدربة والمؤهلة للعمل في مشاريع التنمية الريفية المختلفة؛

- توفير الخدمات الريفية الكافية والمؤسسات اللازمة لمشروعات وبرامج التنمية الريفية المتكاملة.

3.3. دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل في ظل إرساء الحوكمة المحلية

يتمثل دور حوكمة الجماعات الإقليمية في خلق التنمية الريفية بمناطق الظل فيما يلي (بن معتوق، 2021، صفحة 293)؛ (بن عبد الحق، 2018، صفحة 115):

– جعل مناطق الظل الريفية أكثر جاذبية للسكان، مما يحد من النزوح الريفي نحو المدن؛

– تشجيع الهجرة العكسية من المناطق الحضرية نحو الأرياف والقرى المنتشرة بمناطق الظل، وبالتالي تحقيق عدالة الأقاليم؛

– تخفيف الضغط السكاني على المدن، خاصة الكبرى منها التي تعرف اختناقا كبيراً، من خلال إنشاء تجمعات ومراكز ريفية بمناطق الظل؛

– جعل مناطق الظل الريفية في حالة التنمية أكثر ديناميكية وحركية في العملية الاقتصادية عموما وفي الاستثمار الريفي والمنزلي خصوصا؛

– إحداث تجمعات ونقاط حياة جديدة اجتماعية واقتصادية على مستوى مناطق الظل الريفية وتفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية؛

– القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وحتى في ممارسة الحياة السياسية بين الأرياف والمدن.

– القضاء على الفقر والتخلف وفكك العزلة وحل المشاكل الاجتماعية، ورفع مستوى معيشة أبناء الريف وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم؛

– خلق فرص العمل وتحسين خدمات التعليم والصحة، النقل والمواصلات، الماء والكهرباء والسكن، التهيئة القروية والجبلية؛

– تطوير ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية والزراعية الريفية، وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الإيكولوجي للريف؛

– تنمية الموارد البشرية وتثمين الكفاءات والخبرات للريف؛

– تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في مناطق الظل الريفية.

4. دور الجماعات الإقليمية لبلديات رأس الوادي– عين تسرة– أولاد براهم في تحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل في ظل تكريس الحوكمة

سنتناول هذا المحور من خلال العناصر التالية:

1.4. مناطق الظل المحصاة والنقائص المسجلة ببلديات عينة الدراسة خلال عام 2020

يتم توضيح عدد مناطق الظل المتواجدة ببلديات عينة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): إحصاء مناطق الظل ببلديات رأس الوادي، عين تسرة، أولاد براهم خلال عام 2020

البلدية	مناطق الظل	إجمالي عدد السكان/ نسمة
بلدية راس الوادي	قرية بير حمودي، قرى: بوحللة، البحبوحة، تيسسلوين، فرنان، الشراقة، الغيران، قرى: أولاد عمارة، الثلاجنة، لعوامر، الشلانة، قرى: الشنانفة، أم الرانب، الشلخة، قرى: لجرابعة، درياقة، مرج الزيت، قرى: بيلو، ميزان، قرى: بوقبيس، طلابو، قرى: الرمايل، تيسمسيلت، الصوالحية، قرى: عين تشيش، قرى: الحمار، بئر الشحم، الحساونة، لعواشرية.	**16099**
بلدية عن تسرة	القيساسي، لمعاون، سمارة، شوتري، زرزيحة، عين الصفية، عائلة سليماني، بن الذيب، بئر الحلو، بن قاسمية، عائلة غربي، هارون، ساعد سعود، درباجة، بوجملين، شودار، بئر جليلة.	**370**
بلدية أولاد براهم	بوبطيخ، الشرارحة، سيدي عبدالله، عين بن عياد، عين بوخداش، عين برصة، شعبة عون.	**9770**

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معلومات مقدمة حول إحصاء مناطق الظل بالبلديات المعنية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معظم مناطق الظل التي تم إحصاؤها على مستوى البلديات الثلاثة هي مناطق ريفية، تتمثل في القرى المنتشرة عبر تراب كامل هذه البلديات، إضافة إلى المناطق الريفية الجبلية التي تميز هذه البلديات.

كما نلاحظ أيضا أنه تم إحصاء 29 منطقة ظل ريفية ببلدية رأس الوادي، و17 منطقة ظل ببلدية عين تسرة، أما بلدية أولاد براهم فقد تم فيها إحصاء 07 مناطق ظل مهمشة ومحرومة من التنمية.

ويمكن توضيح النقائص المسجلة بمناطق الظل المتواجدة ببلديات رأس الوادي، عين تسرة، أولاد براهم في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): إحصاء النقائص المسجلة بمناطق الظل في بلديات رأس الوادي، عين تسرة، أولاد براهم خلال عام 2020 حسب القطاعات

البلدية	النقائص المسجلة حسب القطاعات							
	الماء الشروب	الكهرباء والغاز	الصرف الصحي	التمدرس	الصحة	الألعاب والتسلية	الإنارة العمومية	الطرق والنقل العمومي
رأس الوادي	12	23	13	03	03	06	13	24
عين تسرة	12	22	16	21	02	02	16	30
أولاد براهم	00	13	07	00	05	01	00	07

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على معلومات مقدمة حول إحصاء مناطق الظل بالبلديات المعنية.

ويمكن تمثيل الجدول السابق في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (02): إحصاء النقائص المسجلة بمناطق الظل في ببلديات رأس الوادي، عين تسرة، أولاد براهم خلال عام 2020 حسب القطاعات

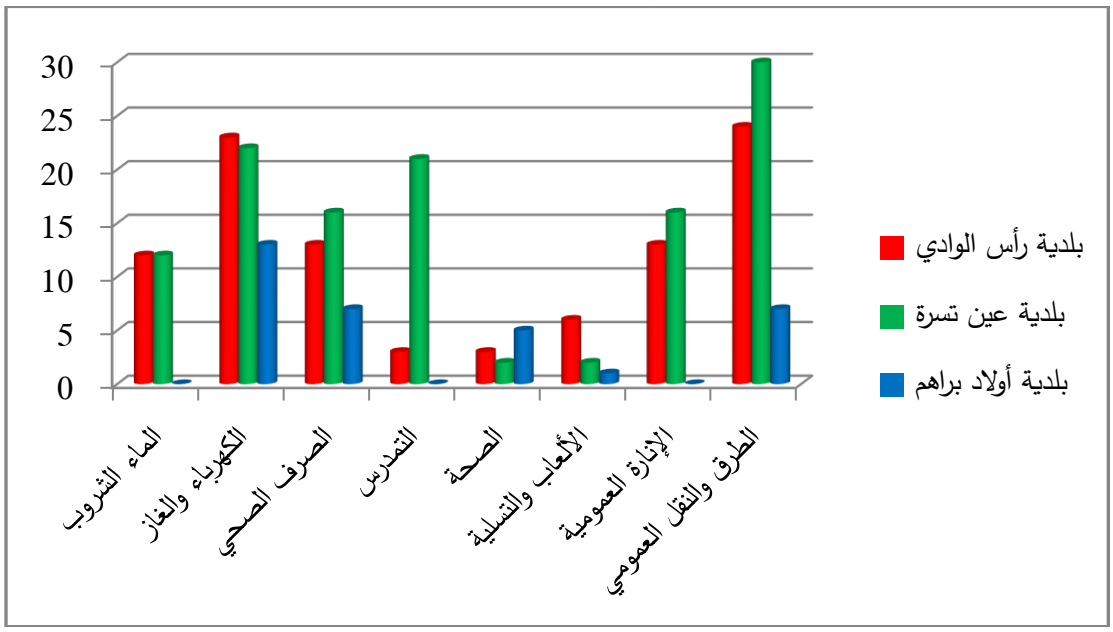

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول السابق رقم 02.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن هناك تفاوتا بين بلديات عينة الدراسة في المشاريع التنموية التي تحتاجها مناطق الظل المنتشرة عبر كل بلدية، حيث قدرت النقائص المسجلة بمناطق الظل الريفية ببلدية رأس الوادي بـ 97 مشروعا تنمويا في مختلف القطاعات، بينما قدرت بـ 121 مشروعا تنمويا بالنسبة لمناطق الظل في بلدية عين تسرة، أما في بلدية أولاد براهم فقد قدرت النقائص المسجلة في مناطق الظل المنتشرة بها بـ 33 مشروعا تنمويا فقط في مختلف القطاعات. وهو ما يعكس غياب الرؤية الإستراتيجية أحد مؤشرات حوكمة الجماعات الإقليمية للجهات المعنية، وعلى رأسها البلديات، مع العلم أن البلديات الثلاثة تنتمي لنفس الدائرة وهي دائرة رأس الوادي.

كما نلاحظ كذلك تركز النقائص المسجلة بمناطق الظل في البلديات الثلاثة في قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى، فمثلا استحوذ قطاع الطرق والنقل العمومي على أكبر عدد من المشاريع بالنسبة لبلديتي عين تسرة ورأس الوادي (30 مشروعا في بلدية عين تسرة و24 مشروعا في بلدية رأس الوادي)، يليه قطاع الكهرباء والغاز (23 مشروعا في بلدية رأس الوادي، 22 مشروعا في بلدية عين تسرة و13 مشروعا في بلدية أولاد براهم)، مقارنة مثلا بقطاع الصحة أين كانت النقائص المسجلة بمناطق الظل في هذه البلديات ضئيلة جدا مقارنة مع القطاعات السابقة (03 مشاريع فقط في بلدية رأس الوادي، 02 فقط مشروع في بلدية عين تسرة و05 مشاريع فقط في بلدية أولاد براهم)، نفس الشيء بالنسبة لقطاع الألعاب والتسلية، حيث تم تسجيل مشروع واحد في بلدية أولاد براهم، و02 مشروع في بلدية عين تسرة و06 مشاريع في بلدية رأس الوادي.

كما نلاحظ أيضا عدم تسجيل أي نقائص في بلدية أولاد براهم في ثلاث قطاعات أساسية، وهي قطاع الماء الصالح للشرب، قطاع التمدرس وقطاع الإنارة العمومية.

2.4. العمليات التنموية المسجلة بمناطق الظل لبلديات رأس الوادي– عين تسرة– أولاد براهم متوقفة عند 2021/12/31

لقد تم تسجيل عدة عمليات تنموية بمناطق الظل لبلديات رأس الوادي– عين تسرة– أولاد براهم، أغلبها مناطق ريفية، وهذا خلال سنتي 2020 و2021 في إطار المخططات البلدية للتنمية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): العمليات التنموية المسجلة بمناطق الظل لبلديات رأس الوادي– عين تسرة– أولاد براهم متوقفة عند 2021/12/31

البلدية	Alimentation en Eaux Potables		Chemins et pistes		Education et Formation	
	العدد	القيمة دج	العدد	القيمة دج	العدد	القيمة دج
رأس الوادي	03	29143000.00	01	7962000.00	03	7765000.00
عين تسرة	01	3 921 000,00	04	30512000.00	01	2 992 000,00
أولاد براهم	00	00	06	22838000.00	03	3605000.00
البلدية	Aménagement Urbain		Santé et hygiène		Assainissement	
	العدد	القيمة دج	العدد	القيمة دج	العدد	القيمة دج
رأس الوادي	05	12779000.00	01	3797000.00	00	00
عين تسرة	01	10073000.00	00	00	05	19793000.00
أولاد براهم	01	3209000.00	00	00	10	31602000.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (Wilaya de bordj bou arreridj, 2020- 2021)

نلاحظ من خلال الجدول السابق وجود اختلاف بين عدد المشاريع التنموية المبرمجة لمناطق الظل والنقائص المسجلة ببلديات عينة الدراسة خلال سنتي 2020 و2021، فمثلا بالنسبة لقطاع الصرف الصحي ببلدية رأس الوادي لم يتم تسجيل أي مشروع فعلي لتنمية مناطق الظل المتواجدة بها، خاصة الريفية منها، بينما يقدر عدد النقائص المسجلة بذات القطاع بـ 14 مشروعا تنمويا، نفس الشيء بالنسبة لقطاع الصحة في بلدية أولاد براهم مثلا، حيث لم يتم تسجيل أي مشروع فعلي لتنمية المناطق المحرومة والمهمشة بهذه البلدية، بينما قدرت عدد النقائص المسجلة في هذا القطاع الحيوي بـ 05 مشاريع تنموية. وكمثال عن بلدية عين تسرة نجد قطاع المياه الصالحة للشرب، حيث تم بها تسجيل 12 مشروعا تنمويا كعجز ونقص بمناطق الظل بهذه البلدية، أما المشاريع الفعلية المنجزة بهذا القطاع بذات البلدية فتمثلت في مشروع واحد بقيمة 3 921 000,00 دج.

تفسير ما سبق يعود إلى المشاكل والتحديات التي تعيشها الإدارة المحلية على غرار غياب اللامركزية وشح الموارد المالية، إلى جانب غياب عملية التخطيط على مستوى الجماعات الإقليمية، فالتخطيط الإقليمي هو أحد أساليب التخطيط التنموي الذي يرتكز على إقليم معين، ويهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة لعوائد النمو الاقتصادي وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتفعيل دورهم في عمليات

التخطيط والتنمية، من خلال المشاركة الشعبية ومحاربة الفقر والتهميش والاهتمام بالشؤون المحلية (انزارن و عريوات، 2018، صفحة 60).

تعتبر النقاط المشار إليها أعلاه، وهي اللامركزية، الاستقلالية المالية والتخطيط الإقليمي من أهم دلالات ومؤشرات حوكمة الجماعات الإقليمية، لذا يجب على بلديات عينة الدراسة الأخذ بها من أجل تحقيق تنمية محلية قادرة على إشباع كل متطلبات وحاجات سكان الأرياف المتواجدة بمناطق الظل.

3.4. واقع التنمية الريفية بمناطق الظل ببلديات عينة الدراسة.

1.3.4. التنمية الريفية بمناطق الظل في بلدية رأس الوادي

نوضح واقع التنمية الريفية بمناطق الظل ببلدية رأس الوادي خلال سنتي 2020 و2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): المشاريع التنموية بمناطق الظل الريفية لبلدية رأس الوادي خلال سنتي 2020 و2021.

الوحدة (دينار جزائري)

البلدية	منطقة الظل	المشروع التنموي	سنة التسجيل	المبالغ د.ج	نسبة الانجاز	ملاحظات
رأس الوادي	قرية درياقة	متابعة وحفر وتجهيز بئر بقرية درياقة	2020	12 760 000,00	%100	عملية منتهية
	قرى بئر حمودي، بوحللة، تسلوين، فرنان، غدير الدجاج، بوطاقية، القرايز	تجديد الإنارة العمومية بمصابيح اللاد للقرى: بئر حمودي، بوحللة، تسلوين، فرنان غدير الدجاج، بوطاقية، القرايز	2020	1 582 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرى درياقة، لجرابعة، مرج الزيت، بيلو، ميزان، بوتمرة	تجديد الإنارة العمومية بمصابيح اللاد للقرى: درياقة، لجرابعة، مرج الزيت، بيلو، ميزان، بوتمرة	2020	3 000 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرى شلانة، الخيران، أولاد عمارة، الثلاجنة، لعوامر	تجديد الإنارة العمومية بمصابيح اللاد للقرى: شلانة، الخيران، أولاد عمارة ، الثلاجنة، لعوامر	2020	2 000 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرى الحمار، بئر الشحم، تيطيست	تجديد الإنارة العمومية بمصابيح اللاد للقرى: الحمار، بئر الشحم، تيطيست	2020	2 184 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرية درياقة	تدعيم خزان درياقة 1000 م 3 بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من البئر الجديد	2021	4 769 000,00	%100	عملية منتهية
	قرية الرمايل	متابعة وحفر بئر بقرية الرمايل بلدية رأس الوادي	2021	11 614 000,00	%20	طور الانجاز

	قرية الشلخة	صيانة طرقات قرية الشلخة	2021	7 962 000,00	%100	عملية منتهية
	–	إصلاح مدرسة الإخوة بن عامر	2021	3 016 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	–	إصلاح مدرسة فايد علي	2021	2 808 000,00	%100	عملية منتهية
	–	إصلاح مدرسة عراس السحمدي	2021	1 932 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	–	تجديد الإنارة العمومية بمصابيح اللاد – الشطر الثاني	2021	4 013 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرية لجرابعة	إصلاح قاعة العلاج تواتي العرافي بالجرابعة	2021	3 797 000,00	%100	عملية منتهية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (Wilaya de bordj bou arreridj, 2020- 2021)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم تسجيل 13 مشروعا تنمويا ببلدية رأس الوادي لتنمية مناطق الظل الريفية بعنوان سنتي 2020 و2021 (05 مشاريع تنموية بعنوان سنة 2020 و08 مشاريع تنموية بعنوان سنة 2021)، كما أنه تم الانتهاء من إنجاز 12 مشروعا تنمويا بنسبة 100%، ماعدا مشروع واحد هو في طور الانجاز، حيث لم تتعدى نسبة الانجاز به نسبة 20%، ويتعلق الأمر بمشروع متابعة وحفر بئر بقرية الرمايل الذي تم تخصيص له مبلغ قدره 11614000.00 دج، وهو ما يدل على المجهودات المبذولة من طرف البلدية في سبيل تنمية مناطق الظل المتواجدة بها.

2.3.4. التنمية الريفية بمناطق الظل في بلدية عين تسرة

نوضح واقع التنمية الريفية بمناطق الظل ببلدية عين تسرة خلال سنتي 2020 و2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): المشاريع التنموية بمناطق الظل الريفية لبلدية عين تسرة خلال سنتي 2020 و2021.

الوحدة (دينار جزائري)

البلدية	منطقة الظل	المشروع التنموي	سنة التسجيل	المبالغ د.ج	نسبة الانجاز	ملاحظات
عين تسرة	قرية درباجة	انجاز شبكة التطهير درباجة	2020	2 908 000,00	%100	عملية منتهية
	قرية صدراتة	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب للتجمعات السكانية (بن قاسمية، غربي، بن الذيب) قرية صدراتة	2020	3 921 000,00	%100	عملية منتهية
	أولاد ساعد سعود	انجاز شبكة التطهير للتجمع السكاني أولاد ساعد سعود	2020	4 506 000,00	%100	عملية منتهية
	قرية صدراتة	انجاز شبكة التطهير للتجمعات السكانية (بن قاسمية، غربي، بن الذيب) قرية صدراتة	2020	4 783 000,00	%100	عملية منتهية
	بئر جليلة	ترميم وتهيئة المدرسة الابتدائية ساري المدني – بئر جليلة	2020	2 992 000,00	%100	عملية منتهية

	قرية درباجة	توسيع شبكة التطهير درباجة	2021	3 675 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرية صدراتة	إنجاز طريق غربي– الشتاونة بقرية صدراتة	2021	6 604 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	مشتة تسرة	إنجاز الطرقات بمشتة تسرة	2021	7 173 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	بئر الحلو	متابعة وإنجاز الطريق الرابط بين بئر لحلو – عين تسرة – الشطر الثاني	2021	9 274 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرية سليماني	انجاز الطريق الرابط بين قرية سليماني وعين تسرة مركز	2021	7 461 000,00	%100	عملية منتهية
	عين بوزيان	تعبيد الطرق الداخلية بعين بوزيان	2021	10 073 000,00	%100	منتهية ومغلقة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (Wilaya de bordj bou arreridj, 2020- 2021)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم انجاز 11 مشروعا تنمويا ببلدية عين تسرة لتنمية مناطق الظل بعنوان سنتي 2020 و2021 (05 مشاريع تنموية بعنوان سنة 2020 و06 مشاريع تنموية بعنوان سنة 2021)، كما أن نسبة الانجاز المادية كانت 100%، وهو ما يعنى توفر عنصر الكفاءة والفعالية في عمل بلدية عين تسرة، الذي يعتبر أحد مؤشرات حوكمة الجماعات الإقليمية.

3.3.4. التنمية الريفية بمناطق الظل في بلدية أولاد براهم

نوضح واقع التنمية الريفية بمناطق الظل ببلدية عين تسرة خلال سنتي 2020 و2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): المشاريع التنموية بمناطق الظل الريفية لبلدية أولاد براهم خلال سنتي 2020 و2021.

الوحدة (دينار جزائري)

البلدية	منطقة الظل	المشروع التنموي	سنة التسجيل	المبالغ د.ج	نسبة الانجاز	ملاحظات
أولاد براهم	بوبطيخ	توسيع شبكة التطهير ببوبطيخ	2020	4 670 000,00	%100	عملية منتهية
	قرية سيدي عبد الله	توسيع شبكة التطهير بسيدي عبد الله	2020	3 199 000,00	%100	عملية منتهية
	عين بوخداش	توسيع شبكة التطهير بعين بوخداش	2020	2 840 000,00	%100	عملية منتهية
	قرية عين برصة	توسيع شبكة التطهير بعين برصة	2020	3 344 000,00	%100	عملية منتهية
	الشرارحة	توسيع شبكة التطهير بالشرارحة	2020	2 781 000,00	%100	عملية منتهية
	شعبة عون	توسيع شبكة التطهير بشعبة عون	2020	3 100 000,00	%100	عملية منتهية
	شعبة عون	توسيع شبكة التطهير شعبة عون – الشطر الثاني	2021	3 219 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرية عين برصة	توسيع شبكة التطهير عين برصة – الشطر الثاني	2021	3 252 000,00	%100	منتهية ومغلقة

	الشرارحة	توسيع شبكة التطهير بالشرارحة – الشطر الثاني	2021	3 776 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	بوبطيخ	توسيع شبكة التطهير بوبطيخ – الشطر الثاني	2021	4 521 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرية عين برصة	متابعة و إنجاز طرق عين برصة	2021	4 428 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	شعبة عون	صيانة طرق شعبة عون	2021	3 789 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرية شعبة عين بن عياد	صيانة طرق شعبة عين بن عياد	2021	3 811 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرية سيدي عبد الله	صيانة طرق سيدي عبد الله	2021	3 219 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	بوبطيخ	صيانة طرق بوبطيخ	2021	3 057 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	عين بوخداش والشرارحة	صيانة طرق عين بوخداش والشرارحة	2021	4 534 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	الشرارحة	إصلاحات مدرسية بالمدرسة الابتدائية لحسن الطاهر	2021	867 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	بوبطيخ	إصلاحات مدرسية بالمدرسة الابتدائية دحمون عبد الله	2021	1 809 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرية سيدي عبد الله	إصلاحات مدرسية بالمدرسة الابتدائية الطاهر خنفر	2021	929 000,00	%100	منتهية ومغلقة
	قرى عين برصة، عين بن عياد، بوخداش، سيدي عبد الله.	تجديد الإنارة العمومية بمصابيح اللاد	2021	3 209 000,00	%100	منتهية ومغلقة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (Wilaya de bordj bou arreridj, 2020- 2021)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم انجاز 20 مشروعا تنمويا ببلدية أولاد براهم لتنمية مناطق الظل بعنوان سنتي 2020 و2021 (06 مشاريع تنموية بعنوان سنة 2020 و14 مشروع تنموي بعنوان سنة 2021)، كما أن نسبة الانجاز المادية كانت 100%، وهو ما يدل على عمل بلدية أولاد براهم على تنمية مناطق الظل المتواجدة على مستواها، خاصة الريفية منها.

4.4. التحديات التي تواجه بلديات عينة الدراسة في تكريس الحوكمة لتنمية مناطق الظل الريفية والحلول المقترحة

رغم كل المجهودات المبذولة من طرف بلديات عينة الدراسة في تحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل، إلا أنها تبقى تعاني من عدة تحديات مثلها مثل كل بلديات الجزائر، التي تحول بينها وبين تحقيق الأهداف المسطرة.

1.4.4. التحديات التي تواجه بلديات عينة الدراسة في تبني الحوكمة المحلية لتنمية مناطق الظل الريفية

تتمثل أهم التحديات التي تواجه بلديات عينة الدراسة في تبني الحوكمة المحلية لتنمية مناطق الظل الريفية فيما يلي (خليفي، 2019/ 2020، الصفحات 250- 251):

- رفض الديمقراطية والانفتاح السياسي على كل الأطياف التي تشكل المجتمع؛
- غياب ثقافة المشاركة والتشاركية لدى النخبة السلطوية وعدم تقبلها لفكرة إشراك المواطن في إدارة وتسيير السياسة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الجماعات الإقليمية؛
- عدم التكافؤ وضعف فعاليات العلاقات بين إدارات الدولة والجماعات الإقليمية التي لازالت تتصف بأشكال الوصاية والمراقبة من طرف الجهات المركزية؛
- غياب المعايير في اختيار القيادات الإدارية وضعف التدريب الإداري وعدم انتظامه، وانتشار الفساد بشقيه الإداري والمالي؛
- نقص المعلومات وعمليات صنع القرار وغياب قانون ينظم حريات المعلومات، إضافة إلى عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة، وعدم الاهتمام بالمواطن؛
- تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية وانخفاض مستوى أدائها؛
- عدم الشفافية في عرض المشاكل الحاصلة والاعتراف بها أمام الرأي العام، وهذا يعتبر عملا سلبيا في تحقيق برامج وخطط واستراتيجيات محاربة الفساد وتحقيق التنمية المحلية، خاصة الريفية منها؛
- غياب الرقابة والمساءلة على مستوى الجماعات الإقليمية، مما يؤدي إلى تفشي الظواهر والآفات السلبية كالبيروقراطية والفساد الإداري؛
- تجاهل دور المجالس الشعبية المحلية في حل قضايا أساسية، مثل البطالة، محو الأمية وتحسين مستوى معيشة المواطن الريفي البسيط.

2.4.4.الحلول المقترحة لتكريس الحوكمة في عمل بلديات عينة الدراسة من أجل تنمية مناطق الظل الريفية

نقدم فيما يلي بعض الحلول المقترحة لإرساء الحوكمة في عمل بلديات عينة الدراسة من أجل تحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل.

- تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية على مستوى الجماعات الإقليمية لما لها من دور كبير في حث وإشراك المواطن المحلي، خاصة الريفي منه في إدارة وتسيير شؤونه المحلية؛
- الإشراك الفعلي لكل الأطراف الفاعلة، من مجتمع مدني، قطاع خاص وجمعيات محلية، لما لها من دور كبير في إرساء المواطنة والشفافية والديمقراطية، وبالتالي تكريس الحوكمة، التي يمكن من خلالها الوصول إلى المناطق الريفية المحرومة والمهمشة؛
- اعتماد الإدارة الإلكترونية على مستوى هذه البلديات والتوجه نحو ما يسمى بالبلدية الإلكترونية؛

– الاهتمام بالعنصر البشري داخل الجماعات الإقليمية، من خلال تنمية روح الإبداع والابتكار لديه، وتأهيله وتدريبه على استعمال وسائل التسيير الحديثة، القادرة على استقطاب المواطن الريفي المعزول والمنطوي وإدماجه ضمن مسار التنمية المحلية الشاملة؛

– ضرورة اعتماد بلديات عينة الدراسة على مواردها الذاتية وتنميتها بعيدا على الموارد الخارجية وإعانات الدولة، لأن التنمية الحقيقية تكمن في الاستخدام الكفء للموارد الكامنة في المجتمعات المحلية، خاصة الريفية منها؛

– ضرورة سعي بلديات عينة الدراسة إلى خدمة كافة المواطنين المحليين، والاستجابة لمطالبهم، خاصة المواطنين الريفيين المهمشين والمحرومين؛

– ضرورة امتلاك بلديات عينة الدراسة رؤية إستراتيجية مناسبة مبنية على التخطيط الإقليمي السليم، قادرة على تلبية كل متطلبات التنمية للمواطن الريفي البسيط.

5.خاتمة:

بناءً على ما سبق نخلص إلى أن اعتماد الحوكمة بالنسبة للجماعات الإقليمية يلعب دورا بارزا ومهما في الوصول إلى مناطق الظل الريفية وتحقيق التنمية بها، ومن خلال دراسة وتحليل مختلف مكونات وأجزاء هذه الورقة البحثية نقدم النتائج والاقتراحات التالية:

– النتائج

1– حوكمة الجماعات الإقليمية هي فن إدارة العلاقات والتفاعلات بين هذه الجماعات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومختلف الفاعلين الآخرين بهدف تفجير طاقات المجتمع وتحقيق تنمية محلية شاملة؛

2– تظهر العلاقة الإرتباطية التفاعلية بين الحوكمة المحلية والجماعات الإقليمية من خلال تأثير وانعكاس مؤشرات وآليات الحوكمة المحلية على قدرات الجماعات الإقليمية التي تؤهلها لأداء المهام المنوطة بها على أكمل وجه؛

3– إن نجاح تبني الحوكمة في عمل الجماعات الإقليمية يقتضي توفر مجموعة من الفواعل تمثل في الدولة والمؤسسات المحلية والمجتمع المدني إلى جانب القطاع الخاص والجمعيات المحلية؛

4– التنمية الريفية هي السعي المتواصل والمستمر لتحسين مختلف الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية الممارسة في المجال الريفي والعمل على تنمية الموارد المحلية ومحاربة الفقر الريفي وكل المشاكل التي يتخبط فيها الريف؛

5– تؤدي حوكمة الجماعات الإقليمية إلى خلق تجمعات سكانية ونقاط حياة جديدة اجتماعية واقتصادية على مستوى مناطق الظل الريفية وتفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية، إلى جانب تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في مناطق الظل الريفية؛

6– سعت بلديات عينة الدراسة (بلدية رأس الوادي– بلدية عين تسرة– بلدية أولاد ابراهم) بولاية برج بوعريريج جاهدة إلى تنمية مناطق الظل الريفية، إلا أن ذلك يبقى محدودا وغير كاف لتلبية تطلعات وحاجيات السكان في هذه المناطق، نظرا للتحديات والمشاكل التي تعشها هذه البلديات؛

7- تواجه بلديات عينة الدراسة (بلدية رأس الوادي- بلدية عين تسرة- بلدية أولاد ابراهم) بولاية برج بوعريريج عدة تحديات حالت دون تبنيها للحوكمة، ومنه العجز عن تنمية مناطق الظل المتواجدة بها، منها غياب المشاركة المجتمعية والديمقراطية التشاركية، إلى جانب غياب الشفافية والمساءلة، إضافة إلى تجاهل دور المجالس الشعبية المحلية في حل قضايا أساسية تهم المواطن الريفي، كفك العزلة وتوفير المرافق الصحية وأماكن التسلية واللعب...الخ؛

8- من بين الحلول المقترحة لإرساء الحوكمة في عمل بلديات عينة الدراسة من أجل تحقيق التنمية الريفية بمناطق الظل، نجد تفعيل اللامركزية وإعادة بعث دور الأطراف الفاعلة كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، تنمية روح الإبداع والابتكار للقيادات المحلية، خلق موارد ذاتية جديدة، العدل والإنصاف في الاستجابة لمتطلبات المواطنين، ناهيك على بلورة وتنفيذ رؤى استراتيجيه بعيدة المدى لتحقيق تنمية ريفية حقيقية وشاملة.

- الاقتراحات

بناءً على النتائج السابقة نُقدم الاقتراحات التالية:

1- ضرورة إعطاء صلاحيات أوسع للجماعات الإقليمية تتماشى مع أهداف تنمية مناطق الظل، خاصة الريفية منها التي تتطلب عناية خاصة من أجل إخراجها من دائرة الفقر، الحرمان والتهميش؛

2- ضرورة اعتماد بلديات عينة الدراسة نمط التسيير الحديث القائم على تبني الحوكمة بكل مؤشراتها ودلالاتها بهدف الوصول إلى النقاط والمناطق السوداء وإحداث التنمية بها.

6.المراجع:

1- إسماعيل صاري، و رشيد سعيداني. (2018). الحوكمة المحلية الرشيدة كمدخل لرفع أداء الإدارة المحلية- دراسة حالة بلدية دبي. *مجلة البحوث والدراسات التجارية ، 02* (02)، 189- 209.

2- الأمر رقم 67- 24. (18 01, 1967). يتضمن القانون البلدي. الجريدة الرسمية رقم 06، بتاريخ 18 جانفي 1967.

3- الأمر رقم 69- 38. (22 05, 1969). يتضمن قانون الولاية. الجريدة الرسمية رقم 44، بتاريخ 23 ماي 1969.

4- القانون رقم 10-07. (21 02, 2012). المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية رقم 12، بتاريخ 29 فيفري 2012.

5- القانون رقم 11-10. (22 06, 2011). المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية رقم 37، بتاريخ 03 جويلية 2011.

6- القانون رقم 90- 08. (07 04, 1990). يتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية رقم 15، بتاريخ 11 أفريل 1990.

7- القانون رقم 90- 09. (07 04, 1990). يتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية رقم 15، بتاريخ 11 أفريل 1990.

8- جمال أوكيلي. (22 06, 2020). *الحكامة..المحلية*. تاريخ الاسترداد 01 06, 2022، من http://www.ech-chaab.com/ar/

9- سمير محمد عبد الوهاب. (2008). *التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر* . القاهرة- مصر: منشورات المنظومة العربية للتنمية الإدارية.

10- سهام بشكيط. (2020/ 2021). *مدى إمكانية استفادة الجماعات الإقليمية بالجزائر من أساليب التمويل الحديثة – دراسة حالة بلديات ولاية جيجل (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي: جامعة الجزائر 3.

11- صابر بن معتوق. (2021). قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024). *مجلة السياسة العالمية ، 05* (01)، 284- 298.

12- صفاء عثمان. (2018/2017). *دور الحوكمة المحلية في تفعيل التنمية المحلية: دراسة مقارنة بين حالتي الجزائر وتونس 2011- 2016 (أطروحة دكتوراه)*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص نظم سياسية مقارنة وسياسة عامة: جامعة بسكرة.

13- عادل انزارن، و انتصار عريوات. (2018). دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر. *المجلة الجزائرية للأمن الانساني* (06)، 58- 77.

14- عاطف قدادرة. (22 10, 2020). *مناطق الظل في الجزائر تنتظر إجراءات تبون لإخراجها من التهميش*. تاريخ الاسترداد 01 06, 2022، من www.independentarabia.com

15- عبد الحكيم بيصار. (2019/2018). *أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية- دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000- 2016 (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة المسيلة.

16- عبد القادر بودي، و عبد الصمد بودي. (2012). الحكم الراشد كآلية لتفعيل تسيير الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة في الجزائر. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 01* (01)، 225- 248.

17- فضيل ابراهيم مزاري. (2017). الاقتصاد الريفي الجزائري- دراسة للسياسات والمتطلبات. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية* (04)، 461-471.

18- فوزي بن عبد الحق. (2018). دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية- تحدياتها وسبل تفعيلها. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، 04* (02)، 110- 129.

19- محمد سالمان طايع. (2008). *أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية- المشاركة الشعبية مدخلا*. القاهرة- مصر: منشورات المنظومة العربية للتنمية الإدارية.

20- مصطفى يوسف كافي. (2017). *مدخل الى صناعة السياحة والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئوي*. عمان- الأردن: دار الابتكار للنشر والتوزيع.

21- مفتاح حرشاو. (2021). الحوكمة المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستقلة في ظل الشراكة المجتمعية. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، 08* (02)، 185- 198.

22- نور الدين حاروش. (2017). *الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة*. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشروالتوزيع.

23- نورالدين حرزلاوي. (2021/2020). *حوكمة الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال عمومية: جامعة البليدة 2.

24- وردة خليفي. (2019/ 2020). *آليات تسيير الجماعات الإقليمية في الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص إدارة محلية: جامعة باتنة 1.